

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010

موجز مستكمل للتقارير المقدمة من النمسا

مقدمة

1 - عملاً بالإجراء 20 من خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، وبغية تأكيد أهمية الشفافية وبناء الثقة، تقدم النمسا هذا الموجز المستكمل للتقارير السابقة المقدمة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2015 (NPT/CONF.2015/28) والدورات الأولى والثانية والثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020 (NPT/CONF.2020/PC.I/1 و NPT/CONF.2020/PC.II/3 و NPT/CONF.2020/PC.III/1) بشأن الأنشطة الوطنية التي تم الاضطلاع بها منذ عام 2015 لتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، بما في ذلك الالتزامات الواردة في خطة العمل لعام 2010.

نزع السلاح النووي

الإجراء 1 من خطة العمل

- 2 - واصلت النمسا سعيها إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية يستند استناداً راسخاً إلى المعاهدة باعتبارها حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.
- 3 - وبمناسبة انعقاد المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2014 (انظر NPT/CONF.2015/28)، أصدرت النمسا تعهداً التزمت فيه ببذل جهود حثيثة في سبيل تحقيق نزع السلاح النووي. وتمت في وقت لاحق إعادة تسمية ذلك التعهد ليصبح اسمه "التعهد الإنساني"، وأيدته 127 دولة.



- 4 - وخلال المؤتمر الاستعراضي لعام 2015، أدلى وزير شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا آنذاك، سيباستيان كورتس، في 28 نيسان/أبريل 2015، ببيان باسم 159 دولة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية.
- 5 - وفي وقت لاحق من عام 2015، كانت النمسا من بين الدول المبادرة بتقديم أربعة من قرارات الجمعية العامة تتعلق بنزع السلاح النووي (33/70 و 47/70 و 48/70 و 50/70).
- 6 - وطوال عام 2016، شاركت النمسا بنشاط في المداولات التي أجراها في جنيف الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضيّ قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف الذي أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة 33/70. وقدمت النمسا على وجه الخصوص ورقتي عمل إلى الفريق بصفتها الوطنية.
- 7 - وفي 21 أيلول/سبتمبر 2016، ألقى وزير شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا كلمة أمام الجمعية العامة، وكرّر تأكيد التزام بلده بإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال الدعوة إلى إزالة جميع الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم راسماً معالم مسار محدد لتحقيق ذلك.
- 8 - وكانت النمسا من بين الدول المبادرة بتقديم قرار الجمعية العامة 258/71 بشأن المضيّ قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف الذي اتخذ في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 بأغلبية كبيرة من الدول الأعضاء.
- 9 - وعملاً بالقرار 258/71، أُجريت في نيويورك في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس وفي الفترة من 15 حزيران/يونيه إلى 7 تموز/يوليه 2017 مفاوضات ضمن إطار الأمم المتحدة لوضع صك قانوني يحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. وفي 7 تموز/يوليه 2017، كانت النمسا إحدى الدول الـ 122 التي صوتت لصالح اعتماد نص معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي 20 أيلول/سبتمبر 2017، وقّع وزير شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا على المعاهدة، وفي 8 أيار/مايو 2018، أودعت النمسا صك تصديقها على المعاهدة. وتشمل المعاهدة حظراً قانونياً شاملاً للأسلحة النووية، وهو ما يشكل عنصراً قانونياً لا غنى عنه لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتكمّل معاهدة حظر الأسلحة النووية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها من خلال المساهمة على وجه الخصوص في تنفيذ المادة السادسة منها.
- 10 - ودخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. وتواصل النمسا الترويج للانضمام العالمي إليها من خلال التوعية وتقديم العروض في المحافل المتعددة الأطراف، فضلاً عن تقديم تفسيرات رداً على الأسئلة ذات الصلة من أجل تيسير المضيّ قدماً نحو تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. واختيرت النمسا لرئاسة الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية الذي سيعقد في فيينا في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2022.
- 11 - وخلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، كانت النمسا من بين الدول المبادرة بتقديم القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي، ولا سيما القرار 30/72 المتعلق بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية والقرار 31/72 المتعلق بالمضيّ قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، ودعمت كذلك عدداً من القرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

12 - وخلال الدورات من الثالثة والسبعين إلى السادسة والسبعين للجمعية العامة، كانت النمسا من بين الدول المبادرة بتقديم القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي، ولا سيما القرار 48/73 المتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، فضلا عن القرارين اللاحقين 41/74 و 40/75 والقرارات 47/73 و 42/74 و 39/75 بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ودعمت كذلك عددا من القرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

الإجراءات 6 و 7 و 9 و 15

13 - واصلت النمسا، بوصفها عضوا في مؤتمر نزع السلاح، دعم الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط هذا المحفل. ففي عام 2020، ترأست النمسا المؤتمر، حيث عملت مع رؤساء المؤتمر الآخرين في عام 2020، وذلك بهدف كسر الجمود المستمر منذ أكثر من 25 عاما في الهيئة التفاوضية الدائمة لآلية نزع السلاح هذه.

الإجراءات 12 إلى 14

14 - واصلت النمسا استغلال جميع المناسبات، في المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، لتشجيع التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول التي لم تقم بذلك بعد، وذلك بهدف التعجيل بدخولها حيز النفاذ. وواصلت النمسا أيضا المشاركة في تمويل مختبر النويدات المشعة في زايبيرسدورف بالنمسا، المعتمد من اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما دعمت إنشاء مرفق دائم لخبز المعدات وصيانتها للجنة التحضيرية في زايبيرسدورف، افتتح في عام 2018. واستمرت وزارة الدفاع في النمسا في تقديم الدعم العيني المجاني للجنة التحضيرية (في شكل أماكن تدريب ومعدات وأفراد).

الإجراء 19

15 - واصلت النمسا دعم مكتب شؤون نزع السلاح، ولا سيما من خلال تقديم دعم مالي كبير إلى مكتبه الفرعي الذي أنشئ في فيينا عام 2012.

الإجراء 22

16 - واصلت النمسا دعم جهود التثقيف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك أساسا من خلال دعم مركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي أنشئ في عام 2011 بواسطة وزارة خارجية النمسا ومركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار. ويشارك مركز فيينا في طائفة واسعة من الأنشطة، مثل المحاضرات والحلقات الدراسية والمنشورات، مما يعود بالنفع على الحوار الدولي الجاري في فيينا وفي أماكن أخرى بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

عدم الانتشار

الإجراء 23

17 - ما فتئت النمسا تسلط الضوء على دور معاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبناء على ذلك، تعمل النمسا بنشاط على الترويج للانضمام العالمي إلى المعاهدة، سواء بصفتها الوطنية أو من خلال إسهامها في رسم وتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالموضوع.

الإجراءات 24 إلى 29

18 - النمسا من الدول المرتبطة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية باتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي ساري المفعول، وهو ما يمثل معيار التحقق لدى الوكالة حالياً. وهي أيضاً من الدول التي أصدرت الوكالة بشأنها استنتاجاً عاماً مفاده أن جميع المواد النووية في البلد لا تزال تُستخدم في الأنشطة السلمية، وتُطبّق بخصوصها ضمانات متكاملة.

الإجراءات 35 إلى 39

19 - بهدف التأكيد من عدم إسهام الصادرات ذات الصلة بالمجال النووي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، دأبت النمسا على تطبيق تقاضيات لجنة زانغر والمبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية.

20 - وسعياً إلى وقف انتشار القذائف التسيارية التي يمكن استخدامها كوسيلة لإيصال الرؤوس الحربية النووية، دأبت النمسا أيضاً على تطبيق المبادئ التوجيهية لمراقبة الصادرات الخاصة بنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. وبعد الإعلان الصادر بمناسبة انعقاد الاجتماع العام الحادي والثلاثين للنظام في دبلن في تشرين الأول/أكتوبر 2017، ترأست النمسا النظام للفترة 2020/2021. وشاركت النمسا بنشاط أيضاً في تدابير الشفافية وبناء الثقة المكرسة في مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، التي ما زالت النمسا تعمل كأمينتها التنفيذية وجهة الاتصال المركزية المباشرة الخاصة بها.

الإجراءات 40 إلى 46

21 - دأبت النمسا على الالتزام بجميع الصكوك القانونية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية وبجمع أعمال الإرهاب النووي، وأدرجت مبادئها وأحكامها في تشريعاتها الوطنية ونفذتها.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

الإجراء 47

22 - تمارس النمسا، كغيرها من الدول، حقها غير القابل للتصرف بموجب المادة الرابعة من المعاهدة في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاج هذه الطاقة واستخدامها في الأغراض السلمية بما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة، مع الحرص في الوقت ذاته على احترام الحقوق المناظرة للدول الأخرى. وينطوي هذا الحق على خيار عدم استخدام الطاقة النووية. وما زالت النمسا ترى أن الطاقة النووية لا يمكن أبداً أن تكون مأمونة بنسبة 100 في المائة، وأنها، على ضوء الآثار الطويلة الأجل المترتبة على الحوادث النووية والمسؤوليات المرتبطة بدورة الوقود النووي، لا تسهم في التنمية المستدامة. كما أن الطاقة النووية، بالنظر إلى مزيج الشواغل المتصلة بالأمان والأمن وعدم الانتشار، لا تُعتبر وسيلة ناجعة لمواجهة التحديات العالمية من قبيل تغير المناخ. وبالتالي، فإن القانون الدستوري الاتحادي لعام 1999 الذي ينص على إعلان النمسا دولة غير نووية يحظر جملة أمور من بينها استخدام الانشطار النووي لتوليد الطاقة في النمسا.

الإجراءات 48 إلى 58

23 - ترى النمسا أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا محوريا في ضمان ممارسة البلدان حقها بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار وفقا لأفضل معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار. وما فتئت النمسا تدعم الوكالة في هذا الصدد بطرق شتى منها سداد أنصبتها المقررة إلى الوكالة ونصيبها في صندوق التعاون التقني بالكامل وفي المواعيد المقررة، ودعم إنشاء وصيانة البنى التحتية للوكالة.

الإجراءات 59 إلى 64

24 - تعيد النمسا تأكيد أهمية الجهود الدولية الجارية لتحسين النظام العالمي للأمان النووي، بما في ذلك التنفيذ الصارم لخطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي، وتشير إلى الدور المحوري للوكالة في تعميم وتطبيق الدروس المستفادة من الحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما داييتشي. وعلاوة على ذلك، تشدد النمسا على أهمية أن تصبح جميع الدول، ولا سيما تلك التي تضطلع بأنشطة تتعلق بدورة الوقود النووي، أطرافا في جميع الاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة بالأمان والأمن النوويين وأن تدعم، عند الضرورة، مواصلة وضع صكوك ملزمة قانونا من أجل إنشاء إطار عالمي أفضل للأمان والأمن النوويين. والنمسا طرف في جميع الاتفاقيات المبرمة في مجال الأمان النووي، وتشارك بنشاط في عمليات الاستعراض الخاصة بكل منها. ولدى النمسا أيضا نظام قوي للمسؤولية المدنية النووية.

25 - وقد أزيلت بالفعل جميع مواد اليورانيوم العالي التخصيب بنجاح من النمسا بحلول نهاية عام 2012. وبالإشتراك مع النرويج، عقدت النمسا الندوة الدولية الثانية عن خفض اليورانيوم العالي التخصيب إلى أدنى حد في فيينا في عام 2012، وقدمت تقريرا عنها في ورقة العمل [NPT/CONF.2015/PC.I/WP.1](#).